

تنبيه موجّه إلى الشركة الوطنية للاتصالات

لا احترام اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية

المعتمدة بموجب قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 66 الصّادر بتاريخ 27 سبتمبر 2012

بعد الاطلاع على مجلّة الاتصالات الصّادرة بموجب القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 والمنقّح والمتمّم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة منها الفصولان 74 و38 (مكرّر).

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 831 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أفريل 2001 والمتعلق بضبط الشروط العامة للربط البيني وطريقة تحديد التعريفات المنقح بالأمر عدد 573 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتمّم بالأمر عدد 3025 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 145 الصادر بتاريخ 13 جوان 2013 والمتعلق بالمصادقة على العرض التقني والتعريفاتي للربط البيني للشركة الوطنية للاتصالات لسنة 2013.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 66 الصّادر بتاريخ 27 سبتمبر 2012 والقاضي باعتماد اتفاقية تقسيم الحلقة المحلية.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 40 الصادر بتاريخ 02 أكتوبر 2009 المنقّح والمتمّم للقرار عدد 24 الصادر بتاريخ 24 أفريل 2009 القاضي بتحديد العناصر المتعلقة بالإنفاذ إلى الحلقة المحلية والتموقع المادي المشترك والاستعمال المشترك للبنية التحتية الواجب تضمينها بالعرض التقني والتعريفاتي للربط البيني للشركة الوطنية للاتصالات.

وحيث حدّدت الهيئة الوطنية للاتصالات ضمن الملحق أ (جديد) من قرارها عدد 40 الصادر بتاريخ 02 أكتوبر 2009 المشار إليه أعلاه العناصر المتعلّقة بتقسيم الحلقة المحلية والتي تشتمل بالخصوص على قائمة المؤرّعات الواجب تضمينها بالعرض التقني والتعريفاتي للربط البيني للشركة الوطنية للاتصالات.

وحيث تضمّن الفصل 2 من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 66 الصّادر بتاريخ 27 سبتمبر 2012 المشار إليه أعلاه مصادقة الهيئة على وجوب فتح الشركة الوطنية للاتصالات كافة مؤرّعاتها في إطار توفير خدمة تقسيم الحلقة المحلية كما تمّ بيانه بالفصل 3 من الاتفاقية المرفقة للقرار المشار إليه.



وحيث نصّ الفصل 4 من القرار عدد 66 آنف الذكر أنه يتمّ العمل باتفاقية تقسيم الحلقة المحلية الصادرة بموجب هذا القرار في كلّ الحالات بما في ذلك حالة رفض أحد الطرفين أو كليهما توقيع الاتفاقية.

وحيث إنّ عدم تقديم الشركة الوطنية للاتصالات للقائمة الكاملة لموزّعاتها حسب موقعها الجغرافي والتي يتعيّن وضعها على ذمّة المشغلين المعنيين في عرضها المتعلّق بتقسيم الحلقة المحلية لسنة 2013 والمصادق عليه بقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 145 الصادر بتاريخ 13 جوان 2013 لا يعفيها من واجب توفير هذه القائمة كلّما طلب منها ذلك.

وحيث طلبت الهيئة من الشركة الوطنية للاتصالات، بموجب مراسلتها عدد 1418 بتاريخ 29 أكتوبر 2013، مدّها بقائمة كافّة موزّعاتها في أجل أقصاه 11 نوفمبر 2013.

وحيث تقاعست الشركة الوطنية للاتصالات عن الاستجابة لطلب الهيئة، وهو ما يجعلها مخالفة للواجب المحمول عليها قانونيا ولقرارات الهيئة ذات العلاقة بنفس الموضوع.

وحيث ثبت أنّ موقف الشركة الوطنية للاتصالات من هذه المسألة يعكس تقاعسها عن تنفيذ التزاماتها القانونية المتعلقة بتوفير خدمة تقسيم الحلقة المحلية واحترام قرارات الهيئة ذات العلاقة بالموضوع وخاصة القرار عدد 66 بتاريخ 27 سبتمبر 2012 وهي مخالفة تستوجب اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها بالفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث طالما لم يسبق عقاب الشركة الوطنية للاتصالات من أجل هذه المخالفة، تكتفي الهيئة بتوجيه تنبيه لها قصد الكف عن ممارستها بالتقاعس عن تنفيذ قرار الهيئة عدد 66 بتاريخ 27 سبتمبر 2012 وخاصة بمدّها بقائمة موزّعاتها في ظرف شهر من تاريخ هذا القرار.

لذا ولهذه الأسباب

نقرّر نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، توجيه تنبيه إلى الشركة الوطنية للاتصالات للكفّ عن ممارستها بالتقاعس عن تنفيذ قرار الهيئة عدد 66 بتاريخ 27 سبتمبر 2012 ومدّ الهيئة الوطنية للاتصالات بالقائمة الكاملة لموزّعاتها محيئة في ظرف شهر من تاريخ هذا القرار.

صدر هذا التنبيه في 04 ديسمبر 2013.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي

